

Abdulaziz Ahmed for Accounting ,
Auditing & Financial Consultancies



عبد العزيز أحمد للمحاسبة
والمراجعة والاستشارات المالية

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك فيصل الإسلامي السوداني
تقرير مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني (البنك) التي تحتوي على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات حول القوائم المالية التي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى. في رأينا أن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الهيئة) والمعايير الدولية للتقارير المالية في الأمور التي لا تغطيها معايير الهيئة وتتفق مع القوانين واللوائح السودانية السارية فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير المراجعة الصادرة عن الهيئة، وقد تم بيان مسئولياتنا وفقاً لتلك المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسئوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الواردة في هذا التقرير. إننا مستقلون عن البنك وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاخلاقيات المهنية للمحاسبين بجانب ميثاق الاخلاقيات الصادر عن الهيئة.

إننا نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا في هذه القوائم المالية.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية، حسب تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية ولقد تمت معالجة تلك الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، و في تكوين رأينا المهني عنها. فيما يلي تفاصيل أمور المراجعة الرئيسية التي قمنا بتحديددها وكيفية معالجتها لكل أمر من تلك الأمور في إطار اجراءات المراجعة الخاصة به دون ابداء رأي منفصل حول أي أمر من تلك الأمور:

الخرطوم - ابراج النيلين - برج ٨٥ - الطابق التاسع - شقة ٩٠١

© Apt 901, 9th Floor, 85 Aineilen Towers, Khartoum ☎ +249 123767374 - 📠 +249 999955577

@: hotmailaziz@yahoo.com - @: hotmailaziz@gmail.com

1- إنخفاض قيمة موجودات التمويل

بلغت موجودات التمويل مبلغ 15 مليار جنية سوداني تمثل نسبة 55% من إجمالي موجودات البنك كما في 31 ديسمبر 2017م لذا فهي من الأمور الهامة خلال العام، وقد بلغ مخصص الإنخفاض مبلغ 172 مليون جنية سوداني. إنخفاض القيمة للتمويل من جوانب التقييم التي تعد تقديرية ونظرا للاحكام المطبقة من قبل إدارة البنك وبنك السودان المركزي في تحديد مخصص إنخفاض القيمة وحالات عدم اليقين بخصوص التقديرات، فإن إنخفاض القيمة من أمور المراجعة الرئيسية.

تضمن إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها في هذا المجال من بين أمور أخرى ما يلي:

سياسة تحديد مخصص مخاطر التمويل التي يتبعها البنك تخضع لمتطلبات بنك السودان المركزي التي تلزم بعمل مخصص بنسبة 1% للتمويل الجيد (الغير مصنف) ثم عمل مخصصات بنسب متفاوتة للتمويل المصنف الذي تجاوز فترة السداد لأكثر من شهر.

تضمن إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها في هذا المجال من بين أمور أخرى ما يلي:

- استخدمنا معرفتنا لتقييم بيئة الائتمان ودراسة الأثر المحتمل على محفظة البنك التمويلية للتركيز علي المخاطر الرئيسية
- بالنسبة لمحفظة الشركات:
 - تضمنت إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها فهم وتقييم الضوابط علي منح وتسجيل ومتابعة التمويل للعملاء.
 - قمنا بمراجعة الضوابط الرئيسية لعمليات إنخفاض القيمة وإعادة التقييم المستمرة من إدارة البنك لسياسة الإنخفاض للتتناسب مع مخاطر محفظة التمويل.
 - قمنا بإجراء تقييم لعينة من عمليات التمويل القائمة والمتعثرة بما يتوافق مع منشورات بنك السودان المركزي ، فيما يتعلق بتصنيف التمويل ونوع الضمان ونسبة حساب الإنخفاض في قيمة التمويل.
- بالنسبة لمخصص محفظة التمويل بالتجزئة:
 - تمت مراجعتنا لمخصص إنخفاض القيمة علي فترة تجاوز العمول لموعد سداد الإستحقاق لكل عميل علي حدة وتضمنت مراجعتنا أيضا فهم الاسس التي استندت عليها الإدارة لتحديد ما اذا كان التمويل تعرض لإنخفاض القيمة وتقييم مدي معقولية هذه الاسس وفقا لمنشورات بنك السودان المركزي، فيما يتعلق بتصنيف التمويل ونوع الضمان ونسبة حساب الإنخفاض في قيمة التمويل.

Abdulaziz Ahmed for Accounting ,
Auditing & Financial Consultancies



عبد العزيز أحمد للمحاسبة
والمراجعة والاستشارات المالية

• بالنسبة لمخصص محفظة التمويل الغير مصنف:

- تمت مراجعتنا لمخصص إنخفاض القيمة لكل عميل علي حدة وتضمنت مراجعتنا ايضا فهم الاسس التي استندت عليها الإدارة لتحديد ما اذا كان التمويل تعرض لإنخفاض القيمة وتقييم مدي معقولية هذه الاسس وفقا لمنشورات بنك السودان المركزي، فيما يتعلق بنسبة حساب الإنخفاض في قيمة التمويل.

أمر آخر:

تمت مراجعة القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 من قبل مراجع آخر عبر تاريخ 31 يناير 2018 عن رأي غير متحفظ عن تلك القوائم المالية.

المعلومات الاخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام 2017:

تتكون المعلومات الاخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام 2017، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات الصادر عنها. إن الادارة مسؤولة عن المعلومات الاخرى المذكورة في تقريرها السنوي. من المتوقع ان يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير المراجعة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الاخرى، كما أننا لا نعبر عن اي شكل من اشكال التأكيد حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الاخرى الموضحة اعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت تلك المعلومات غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو يتضح بطريقة اخرى انها تحتوي على تحريف جوهري. عندما نقرأ المعلومات الاخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري فيها، فإنه يتعين علينا ابلاغ القائمين على الحوكمة بذلك.

مسؤولية الادارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية:

إن الادارة مسؤولة عن اعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن الهيئة بجانب المعايير الدولية للتقارير المالية في الأمور التي لا تغطيها معايير الهيئة، ومسؤولة أيضاً عن انظمة الرقابة الداخلية اللازمة لاعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ. عند اعداد هذه القوائم المالية تكون الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار بالعمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والافصاح، متى ماكان ذلك ملائماً، عن الامور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية المحاسبي مالم تعترم الادارة تصفية البنك أو ايقاف نشاطها او في حالة عدم وجود بديل واقعي بخلاف ذلك.

مسؤولية المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة بجانب معايير المراجعة الصادرة عن الهيئة سوف تنتهي دائماً باكتشاف التحريفات الجوهرية في حال وجودها. وقد تنشأ التحريفات الجوهرية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع، بصورة معقولة، أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم إتخاذها على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير المراجعة الصادرة عن الهيئة قمنا بممارسة التقدير المهني والمحافظة على نزعة الشك المهني خلال أعمال المراجعة. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة الملائمة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ملائمة توفر أساساً لاداء رأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف تحريف جوهرية ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم إكتشاف تحريف جوهرية ناتج عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، ولكن ليس بغرض ابداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وإستناداً الى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية يتعلق باحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار في النشاط وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا استنتجنا وجود عدم تأكيد جوهرية، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا اذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. يستند استنتاجنا الى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك فإن الاحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي الى توقف البنك عن الاستمرار في النشاط وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- استنتاج ما إذا كان اعداد وعرض القوائم المالية للبنك قد تم، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

Abdulaziz Ahmed for Accounting ,
Auditing & Financial Consultancies



عبد العزيز أحمد للمحاسبة
والمراجعة والاستشارات المالية

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات، وما اذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة حول المعلومات المالية والانشطة التجارية في نطاق المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيه والإشراف على تنفيذ عملية المراجعة للبنك وتحمل المسؤولية كاملة عن رأي المراجعة.

إننا نتواصل مع القائمين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال المراجعة وتوقيتها ونتائج المراجعة الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم اكتشافها خلال أعمال المراجعة.

نزدود أيضا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على إستقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إيلاخ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور المراجعة الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقريرنا مالم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في حالات استثنائية نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أي من هذه الأمور في تقريرنا لانه من المحتمل، بدرجة معقولة، ان تفوق الآثار السلبية لذلك اهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

لقد حصلنا على جميع الايضاحات والمعلومات التي اعتبرنا انها ضرورية لاغراض المراجعة. يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناته المالية مع تلك السجلات. لم يرد الى علمنا وقوع اية مخالفات لأحكام قانون الشركات لسنة 2015 وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004 ومتطلبات بنك السودان المركزي ذات الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية أو لبنود النظام الأساسي للبنك وتعديلاته خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه يمكن ان يكون له أثر سلبي على نشاط البنك أو مركزه المالي.



محاسب ومراجع قانوني

التاريخ: 2 فبراير 2018